

دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة

(التحديات و الأفاق)

The role of specialized agencies in promoting employment and
combating unemployment (challenges and prospects)

1- بوسحبة جيلالي

BOUSAHBA DJILALI

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-الجزائر

djilali.bousahba@univ-mosta.dz

الملخص:

تعد البطالة من أهم الآفات التي تعاني منها الجزائر، إذ أصبحت هذه المشكلة من القضايا الملحة؛ نظراً لأبعادها السلبية وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد و المجتمع. لذلك اعتمدت الجزائر عدة سياسات إصلاحية في هذا المجال وذلك بسن قوانين من شأنها التخفيف والحد من ظاهرة البطالة، حيث تم إنشاء عدة أجهزة و وكالات متخصصة سواء تلك الهادفة للإدماج المهني أو تلك الموجهة لتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب و فتح الباب أمام الخوصصة عن طريق منح القروض بدون فائدة و تشجيع إقامة المؤسسات بمختلف صيغها لخلق مناصب العمل. .

كلمات مفتاحية: سياسة التشغيل، البطالة، الوكالات المتخصصة، المبادرة المقاولاتية، الإدماج المهني

Abstract:

Unemployment is one of the most important pests that Algeria suffers from, as this problem has become an urgent issue. Because of its negative dimensions and serious repercussions on the economy and society.

Therefore, Algeria adopted several reform policies in this field by enacting laws that would mitigate and reduce the phenomenon of unemployment, as several specialized agencies and agencies were established, whether those aimed at professional integration or those directed to developing the entrepreneurial spirit of young people and opening the door to privatization by granting Loans without interest and encourage the establishment of institutions of various forms to create jobs

.Keywords: Employment policy, unemployment, specialized agencies, entrepreneurship initiative, professional integration.

1. مقدمة:

إن البطالة في الجزائر هي نتاج الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر منذ عدة سنوات، حيث كانت و لا تزال تمثل قلقا متزايدا مما دفع بالبحث عن حلول للأزمة فكانت الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها.

ومن أجل ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتبني سياسات لمكافحة البطالة، غير أن هذه السياسات لم تكن تسفر عن نتائج حقيقية و بخاصة في العقد العاشر من القرن الماضي، مما جعل الحكومة الجزائرية تتبنى سياسات أخرى، لتثمر هذه السياسات بنتائج مُرضية نسبياً

و في هذا الصدد أعيد النظر في علاقات العمل، وفقا لما يتجاوب مع حركة الاستثمار و حرية المستثمرين الوضع الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إجراء تعديل في القوانين المنظمة لهاته السياسات. ونظرا لبعض النقائص والسلبيات التي آلت إليها السياسة الاقتصادية المنتهجة لتشجيع ودعم القطاع الخاص جعلت المشرع الجزائري يفكر في إحداث أجهزة وأساليب تقنية واقتصادية للتكفل بمشاكل الشباب في توفير مناصب شغل ومن ثم وضعت لأول مرة في الجزائر سياسة خاصة بالتشغيل سنة 1989 حيث تم وضع أجهزة وبرامج تهدف في مجملها إلى التخفيف من حدة البطالة و ترقية الشغل وتواصلت هذه الأجهزة إلى يومنا هذا.

الأمر الذي استوجب طرح عدة أسئلة حول طبيعة سياسات التشغيل و مضمون الصيغ الجديدة للشغل التي ينتظر منها أن تخفف من ظاهرة البطالة و كذا الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لضمان الحماية الاجتماعية، و هذا من خلال التعرض لأسباب تفشي البطالة، وتبيان أهم والتدابير التي المعتمدة في مجال التشغيل، والتعرض للصعوبات والعراقيل التي حالت دون ذلك، و أخيرا إلى أفاق إنجاحها.

2. أسباب تفشي البطالة في الجزائر

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

بوسحبة جيلالي ————— دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة (التحديات والأفاق)

تقدر الدراسات والتقارير في العالم الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بأن عدد الشباب في العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 25-28 سنة نحو 1.4 مليار شاب أي ما يعادل نحو 20% من سكان العالم. ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع شباب العالم في البلدان النامية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الشباب يشكلون أكثر من نصف عدد السكان في البلدان العربية أي ما يعادل 65% في بعض هذه البلدان¹.

إن علاج أزمة البطالة هي عملية صعبة ومعقدة في آن واحد و الصعوبة تكمن في الجذور العميقة التي أنشأت هذه الأزمة ومن بين أهم الأسباب مايلي²:

- زيادة الكثافة السكانية حيث يرجح أن يرتفع إلى 482.8 مليون نسمة بحلول عام 2025

- استمرار كبار السن في العمل بعد بلوغهم سن التقاعد.

- عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

- نفور الشباب من امتهان الصناعات التقليدية والحرف اليدوية و القطاع الفلاحي.

- تأثيرات الأزمة العالمية حيث أن من آثارها أن الملايين من العاملين وجدوا أنفسهم ضحية لهذه الأزمة وتسريحهم للحفاظ على توازن المؤسسة وتفادي الانهيار.

- الثورة التكنولوجية التي قلصت في ظاهرها عدد الوظائف وانتشار ثقافة البطاقات الممغنطة بالإضافة إلى المكننة المتطورة التي حلت مكان الإنسان.

- قلة المعلومات والبطء في تكوين قاعدة معلومات شاملة ومستحدثة مما يحد من القدرة التخطيطية لمؤسساته وفعالية تحفيز جهود التشغيل.

- تنامي القطاع غير الرسمي نتيجة لمحدودية معدلات استيعاب العمالة للقطاع الرسمي.

- و عموما لجزائر ضعف أداء الاقتصاد الجزائري المبني على مداخيل البترول، وسيطرة القطاع العام،^{3و4} و خصوصا مايلي:

• تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار و بالتالي خلق الثروات و فرص العمل.

• استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و ضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

• عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبى طموحاتهم.

• التزايد السكاني.

بوسحبة جيلالي ————— دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة (التحديات والأفاق)

- التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.

3. الهيئات الفاعلة في ترقية التشغيل

لقد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه. ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

وفي الجزائر وكغيرها من الدول وضعت مشروع سياسة مواجهة البطالة مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة ووضع إستراتيجية للنمو الكثيف للعمل وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها فعملت على إنشاء أجهزة خاصة لخلق مناصب عمل حيث تم إنشاء وزارة العمل و التشغيل والأخرى للتضامن الوطني و الأخير الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة و الموضوعتة تحت وصاية الوزير الأول⁵

وعلى المستوى المحلي في مديرتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الصناديق الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة لهاته الوزارات وهي::

الوكالة الوطنية للتشغيل⁶، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(سابقا) الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (حاليا)⁷، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر⁸. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة⁹.
وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل المشار إليها المقدمة التي تمويلها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهنيو هذا من خلال البرامج التالية:

1-دعم تنمية روح المبادرات المقاولاتية (التي ترافق و تمويل الشباب حاملي المشاريع و تخص إنشاء المشاريع و توسعة النشاط¹⁰

أ- البرامج المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب سابقا¹¹

ب- برنامج القرض المصغر،

بوسحبة جيلالي ————— دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة (التحديات و الأفاق)

ت- جهاز الصندوق الوطني للتامين من البطالة،

ث- برنامج ترقية الاستثمارات.

ج- دعم ترقية الشغل المأجور¹²

أ- متابعة جهاز منحة البطالة¹³

ب- جهاز المساعدة على الإدماج المهني(عقود إدماج حاملي الشهادات و عقود الإدماج المهني)،

ج- جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي(حولت إلى عقود غير محدد بتوقيت جزئي)¹

فهدف هاته الوكالات المتخصصة و برامجها هو سعيها إلى إنجاز سياسات التشغيل و ذلك وفق معايير أهمها معيار السن و النشاط الاقتصادي و معيار التأهيل المهني، و هو من شأنه تمكين شريحة هامة من المجتمع من الاستفادة من خدماتها (مرافقة، تمويل، الضمان) و بالتالي تسهيل عملية مساهمة الشباب في التنمية الاقتصادية، و الاستفادة من يد عاملة مؤهلة.

4. تحديات إنجاز سياسات التشغيل

إن حالة الجزائر لا تختلف من حيث مشكل التشغيل وارتفاع حدة البطالة عن الدول الأخرى،

ففي إطار تجسيد و تنفيذ سياسة التشغيل، تواجه العديد من التحديات و المعوقات نذكر منها:

أ- العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، فأمام ضعف أو ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، أصبح هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤرة استغلال فاحش للعديد من الشباب الذين عادة ما يكونون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية و الجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية، من جهة، و في ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل و العمل المؤقت من جهة أخرى.

ب- عدم التحكم في الآليات القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة البطالة، و لاسيما تلك التي كلفت بتنظيم و تأطير سوق العمل، التي تفتقر لوسائل التقويم و القياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب، إلى

جانب عدم انسجام و التناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، و التشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة و الجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

ج- عدم تكييف أنظمة و برامج التعليم و التكوين العالي و المتوسط بما يتناسب و الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات و العمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم¹⁶

بوسحبة جيلالي ————— دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة (التحديات و الأفاق)

د- إن الشريحة الأكبر في المجتمع الجزائري هي من فئة الشباب، حيث تمثل هذه الفئة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية؛ نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية. كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي لفضته المدرسة مبكراً، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة 3.2% سنوياً، أي ما يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنوياً، مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

5- أفاق إنجاح سياسات التشغيل في الجزائر¹⁷

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية سياسة التشغيل، مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعراقيل الميدانية، وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضها الواقع العملي، حيث أنه كثيراً ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.

ب- بالنسبة لأنماط التشغيل: يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية، والابتعاد قدر الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت، الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد.

ج- بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل: تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء لتمكين المؤسسين والمستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة تطرح في بداية الطريق. ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيراً ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د- خلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولات الثانوية، وتسهيل العلاقات بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون وثيق بينهما.

بوسحبة جيلالي ————— دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة (التحديات و الأفاق)

6-خاتمة

إن البرامج والهيكل التي وضعتها الدولة في مجال الإدماج والتشغيل عديدة ومتنوعة وهامة ولكن يبقى نجاحها مرتبط بدرجة كبيرة بمدى فعالية دور التوجيه والإعلام وتقريب كل بطل بجهاز التشغيل الذي يلائمه.

التوصيات و الاقتراحات:

بعد كل ما خلصنا إليه من نتائج من خلال هذه الدراسة التي خصت سياسات التشغيل في الجزائر، و بعد التطرق إلى أهم المشاكل التي تعرفها هذه السياسات ، و جب علينا تقديم بعض التوصيات لسلطات المعنية و أصحاب القرار نراها مجدية من أجل التطبيق الجيد لهذه السياسات لتخفيف من حدة البطالة .

❖ يجب وضع اتفاقية بين المؤسسات التي تستقبل المستفيد و آليات التشغيل لتضمن حصوله على جميع حقوقه.

❖ إعادة النظر في البرامج التي تهدف إلى تشغيل مؤقت و بمبالغ رمزية .

❖ إعادة بعث العلاقة في سوق الشغل و المؤسسات الإنتاجية لتمكين الطلبة و المتمهين من الحصول على جزء تطبيقي يسمح لهم بالاندماج، خصوصا إذا علمنا أن الخبرة المهنية تلعب دورا مهما.

❖ القيام بتحقيقات دورية و متواصلة من طرف وزارة العمل حول تطبيق هذه الآليات ميدانيا.

❖ التخلي عن فكرة التخصصات الساكنة (statiques) ، و جعل التخصصات ديناميكية مرنة تواكب برامجها متطلبات السوق¹⁸ .

7. الهوامش:

1- موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل و البطالة في الدول العربية نحو سياسات و آليات فاعلة، منظمة العمل العربية.

** - www.ons.dz

***- L'OIT en un coup d'œil ,organisation internationale du travail : www.ilo.org

2- محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص13.

3-أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، محاضرة أقيمت بالملتقى العلمي حول "السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع" المنعقد بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة الطاهر مولاي . سعيدة
ما بين 26 و 27 أفريل 2009

بوسحبة جيلالي ————— دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة (التحديات و الأفاق)

4- غانم هاجر، و من معها، تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر و محاربة البطالة، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011

5- مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بالمؤسسات المصغرة <http://www.mdme.gov.dz>

6- المرسوم التنفيذي 06 . 77 المؤرخ في 18 فيفري 2006. المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تنظيمها و سيرها (ج.ر. عدد 09 الصادرة في 19 أبريل 2006)

7-المرسوم التنفيذي رقم 20-186 المؤرخ في 20 يوليو سنة 2020، الذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

المرسوم التنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و تحديد قانونها الأساسي.

8-مرسوم رئاسي رقم 22-43 مؤرخ في 19 جانفي سنة 2022 يعدل المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس سنة 2011 و المتعلق بجهاز القرض المصغر

مرسوم تنفيذي رقم 22-44 المؤرخ في 19 جانفي 2022 يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير، المكلف بالمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

9-مرسوم تنفيذي رقم 22-45 مؤرخ في 19 جانفي سنة 2022 ، و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

10-المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020 ، و المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، و تحديد قانونه الأساسي.

المرسوم التنفيذي رقم 20-374 مؤرخ في 16 ديسمبر سنة 2020 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها،

المرسوم الرئاسي رقم 20-441 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يعدل و يتم المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1996 و المتعلق بدعم تشغيل الشباب

المرسوم التنفيذي رقم 125_21 مؤرخ في 29 مارس 2021، يعدل و يتم الرسوم التنفيذية رقم 290_03 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها

11-المرسوم الرئاسي رقم 22-42 مؤرخ في 19 جانفي سنة 2022 يعدل و يتم المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1996، و المتعلق بدعم تشغيل الشباب بهدف "دعم تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع و الخدمات و توسيعها و تنويعها من قبل حاملي المشاريع

12- عبد الحميد قومي، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة

13-المرسوم لتنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فيفري 2022 يحدد شروط و كفاءات الاستفادة من منحة البطالة و مبلغها و كذا التزامات المستفيدين منها

14- المرسوم لتنفيذي رقم 22-84 المؤرخ في 27 فيفري 2022 يعدل المرسوم رقم 08-126 المؤرخ في 19 أبريل 2008 و المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني

15- المرسوم لتنفيذي رقم 22-85 المؤرخ في 27 فيفري 2022 يحدد شروط و كفاءات تحويل عقود جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي

16-أحمية سليمان، المرجع السابق.

بوسحبة جيلالي ————— دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة (التحديات و الأفاق)

17- بوسحبة جيلالي، سياسة التشغيل، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثالثة تخصص القانون الاجتماعي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2014/2013
18- غانم هاجر، المرجع السابق.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص13.

الملتقيات العلمية:

1-أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، محاضرة أقيمت بالملتقى العلمي حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الطاهر مولاي-سعيدة ما بين 26 و 27 أبريل 2009
2-غانم هاجر، ومن معها، تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر و محاربة البطالة، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011

3- عبد الحميد قومي، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة

المحاضرات:

بوسحبة جيلالي، سياسة التشغيل، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثالثة تخصص القانون الاجتماعي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2014/2013

التقارير:

موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل و البطالة في الدول العربية نحو سياسات وآليات فاعلة، منظمة العمل العربية.

** - www.ons.dz

***- L'OIT en un coup d'œil ,organisation internationale du travail : www.ilo.org

النصوص التشريعية و التنظيمية

بوسحبة جيلالي ————— دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة (التحديات و الأفاق)

1-المرسوم التنفيذي 06 . 77 المؤرخ في 18 فيفري 2006. المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيورها (ج.ر. عدد 09 لسنة 2006).

2-المرسوم التنفيذي رقم 20-186 المؤرخ في 20 يوليو سنة 2020، الذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ج.ر. عدد 41 لسنة 2020).

3-المرسوم التنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتحديد قانونها الأساسي. (ج.ر. عدد 70 لسنة 2020).

4-المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020 ، والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع، وتحديد قانونه الأساسي. (ج.ر. عدد 70 لسنة 2020).

5-المرسوم التنفيذي رقم 20-374 مؤرخ في 16 ديسمبر سنة 2020 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، (ج.ر. عدد 77 لسنة 2020).

6-المرسوم الرئاسي رقم 20-441 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب (ج.ر. عدد 01 لسنة 2021)

7-المرسوم التنفيذي رقم 125_21 مؤرخ في 29 مارس 2021، يعدل ويتمم الرسوم التنفيذية رقم 290_03 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها (ج.ر. عدد 25 لسنة 2021)

8-المرسوم الرئاسي رقم 22-42 مؤرخ في 19 جانفي سنة 2022 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1996، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب بهدف "دعم تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوسيعها وتنويعها من قبل حاملي المشاريع(ج.ر. عدد 06 لسنة 2022)

9-المرسوم رئاسي رقم 22-43 مؤرخ في 19 جانفي سنة 2022 يعدل المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس سنة 2011 والمتعلق بجهاز القرض المصغر(ج.ر. عدد 06 لسنة 2022)

10-المرسوم تنفيذي رقم 22-44 المؤرخ في 19 جانفي 2022 يسند الى الوزير المنتدب لدى الوزير، المكلف بالمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ج.ر. عدد 06 لسنة 2022)

بوسحبة جيلالي _____ دور الوكالات المتخصصة في ترقية التشغيل و مكافحة البطالة
(التحديات والأفاق)

11-المرسوم تنفيذي رقم 22-45 مؤرخ في ل 19 جانفي سنة 2022 ، والمتضمن القانون الأساسي
للصندوق الوطني للتأمين على البطالة(ج.ر. عدد 06 لسنة 2022)

12- المرسوم لتنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فيفري 2022 يحدد شروط و كفاءات الاستفادة من
منحة البطالة و مبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها(ج.ر. عدد 11 لسنة 2022)

13- المرسوم لتنفيذي رقم 22-84 المؤرخ في 27 فيفري 2022 يعدل المرسوم رقم 08-126 المؤرخ في 19
أفريل 2008 و المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني(ج.ر. عدد 11 لسنة 2022)

14- المرسوم لتنفيذي رقم 22-85 المؤرخ في 27 فيفري 2022 يحدد شروط و كفاءات تحويل عقود جهاز
نشاطات الإدماج الاجتماعي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي(ج.ر. عدد 11 لسنة 2022)
المواقع الإلكترونية:

-مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بالمؤسسات المصغرة <http://www.mdme.gov.dz>